اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية وانعكاساتها على أعمال البنوك: الدول العربية نموذجا

أ.نوال بن خالدي[1]
أ.زروقي وسيلة[2]

مقدمة:

لقد شهد العالم، تطورات اقتصادية متسارعة في ظل العولمة، جعلت دول العالم تتفاعل وتتأثر فيه إيجابا وسلبا، وقد برزت للعولمة جوانب متعددة، منها الاقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي وحتى الثقافي، إلا أن ثمة إجماع على اعتبار أن الجانب الاقتصادي والمالي هو مركز عمليات العولمة، ويتجسد هذا الجانب في مجموعة من التطورات الموضوعية التي برزت بشكل واضح، في عقد التسعينيات نتيجة لتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، والاتجاه العالمي نحو تحرير التجارة العالمية، وبروز الأسواق المالية العالمية، وقد يكون من الصعب بمكان تحديد حقبة معينة لنشأة العولمة الاقتصادية، إلا أنه يمكن القول أن الإطار القانوني والتنظيمي للعولمة الاقتصادية، نشأ مع ميلاد منظمة التجارة العالمية OMC في يناير من العام 1995 والتي جاءت لتورث الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT من جهة، ولسد أوجه النقص فيها من جهة أخرى، وبذلك تم إدراج قطاعات حيوية لأول مرة في نطاق صلاحيات هذه المنظمة، وعلى رأسها قطاع الخدمات الذي وضعت اتفاقية خاصة به، عرفت بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS، وقد شملت هذه الأخيرة أنواع عدة من الخدمات، وعلى رأسها الخدمات المالية.

في ظل هذه المستجدات وما حملته معها من توجهات نحو التحرير المالي، وجدت البنوك نفسها في متاهة العولمة المالية، بكل ما تحمله في طياتها من آثار وتحديات، على المنظومة البنكية لأي دولة، خاصة العربية منها، أمام هذا الأوضاع كان من الضروري على البنوك أن تبني لنفسها إستراتيجية المواجهة التي يمكن من خلالها التعامل والتأقلم مع التطورات الحاصلة، بالشكل الذي يمكنها من تعظيم الايجابيات وتحجيم السلبيات.

---

1 أستاذة مساعدة أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان.
2 أستاذة مساعدة أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان.

انطلاقا من هذا يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على البنوك العربية. وما هي السبل الكفيلة بمواجهة تلك الآثار السلبية؟

أولا: إتفاق تحرير التجارة في الخدمات المالية

يعتبر تحرير تجارة الخدمات المالية من التغيرات المهمة والمؤثرة على الأعمال البنكية، خاصة العربية منها و ذلك بسبب الزيادة في حدة المنافسة أولا، وتكنولوجيا المعلومات وانتشار قنوات تقديم الخدمات المالية على الأنترنت ثانيا. لهذا وفي ظل هذه التطورات حاولنا من خلال هذه الدراسة تبيان أثار GATS السلبية والإيجابية على البنوك العربية من جهة و السبل الكفيلة بمواجهة و تحجيم السلبية من جهة أخرى.

1- منظمة التجارة العالمية:

1-1- تعريفها:

أنشأت منظمة التجارة العالمية في 1 يناير 1995، فهي مؤسسة تقود العمليات التي تضمنتها اتفاقيات الجات، مستعملة في ذلك الحق القانوني في التفتيش على جميع الدول الأعضاء بهدف ضمان حرية التجارة العالمية ومحاربة أي سياسة حمائية، بحيث تصبح المنافسة هي القانون الحاكم في كل الأسواق العالمية[1].

1-2- نشأتها:

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام 1945، كان التوجه آنذاك أن يقوم النظام الاقتصادي العالمي على ثلاث ركائز مؤسسية جديدة، تتمثل الأولى في إنشاء صندوق النقد الدولي، ليتولى إرساء قواعد النظامين المالي والنقدي ومعالجة عجز موازين المدفوعات، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ليقوم بمهمة التمويل التنموي وإعادة الإعمار، وأن يعهد إلى مؤسسة دولية ثالثة بمسؤولية تنظيم التجارة الدولية والعمل على تحريرها.

وقد تم بالفعل إعلان تأسيس الصندوق والبنك الدوليين في مؤتمر برتن وودز عام 1944، كما عقد عام 1947 ما عرف بمؤتمر هافانا، بهدف إرساء قواعد منظمة التجارة الدولية، وتحديد

اختصاصها، إلا أن هذا الميثاق لم يكتب له النجاح لعدم تصديق الولايات المتحدة الأمريكية علية، فهذه الأخيرة خرجت من الحرب العالمية الثانية بقاعدة إنتاجية ضخمة، وحسب وجهة نظرها فإن إنشاء منظمة للتجارة العالمية من شانه التقليل من حجم الاستفادة من ضخامة إنتاجها، ذلك أن المنظمة تعني أن لكل دولة عضو صوت مساوي لبقية الأعضاء بغض النظر عن قوتها الاقتصادية والسياسية وبذلك سوف تتم المفاوضات في شكل جماعي أما الاتفاقيات المتعددة الأطراف وفقا لمبدأ سلعة مقابل سلعة أخرى، هي في صالح الو.م.أ حيث تتيح لها فرصة اختيار السلع التي تدخل ضمن نطاق الاتفاقية والسلع التي يتم إقصاؤها.

فالولايات المتحدة الأمريكية وأثناء مفاوضات هافانا، ومن اجل تحقيقها لهذا الهدف دعت على التفاوض في شكل اتفاقية متعددة الأطراف وليس في شكل منظمة موهمة بذلك بقية الدول بان هذه العملية مؤقتة إلى حين الانتهاء من التصديق على الميثاق والذي يتضمن إنشاء OMC. وبالفعل بدأت الاتفاقيات في جنيف عام 1947 على أساس ثنائي بهدف تخفيض القيود الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول المتفاوضة وفقا لمبدأ سلعة مقابل سلعة، ليتم بعد ذلك، تجميع هذه الاتفاقيات الثنائية في إطار اتفاقية متعددة الأطراف عرفت باسم «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة»، التي بدأت عملها كاتفاقية مؤقتة، إلى حين أن رفض الكونجرس الأمريكي في عام 1950، الموافقة على إنشاء OMC، أصبحت اتفاقية دائمة، وبهذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في جعل GATT بديلا لOMC.

وبالرغم من نجاح اتفاقية الجات في تحقيق الكثير من الإنجازات التي أسهمت في تحرير بعض قطاعات التجارة الدولية ونموها، إلا أنها ظلت عاجزة على التأثير في جوانب أخرى، لذلك وبعد ثماني جولات من المفاوضات وبالتحديد جولة أوروغواي جاءت منظمة التجارة العالمية لسد النقص الموجود في اتفاقية GATT، وذلك بإدراج قطاعات حيوية لأول مرة في نطاق صلاحيات هذه المنظمة، وفي طليعة ذلك القطاع الزراعي الذي بلغ حجم تجارته الدولية عام 1996 حوالي 1220 بليون دولار، وقطاع تجارة الخدمات الذي بلغت تجارته عام 1997 حوالي2597 بليون دولار، إضافة على حقوق الملكية الفكرية والأنشطة التجارية ذات الصلة بالاستثمار[2]

وانطلاقا من هذه الخليفة التاريخية الموجزة وما حققته جولة أوروجواي من نتائج ومنجزات شكلت النواة الأساسية والإطار المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية، وهكذا تكون الأضلع الثلاث للنظام الاقتصادي العالمي الجديد قد اكتملت.

1-3- مبادؤها:

تقوم منظمة التجارة العالمية على عدد من المبادئ ورثت جلها من اتفاقية GATT أهمها[3]:

أ- مبدأ عدم التمييز: ينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى.

ب - مبدأ المعاملة الوطنية: مضمونه، قيام الدول الأعضاء في المنظمة بمعاملة المنتجات المستوردة في الدول الأعضاء، وفق ما هو مطبق وسائد على المنتجات الوطنية المماثلة.

ج- مبدأ التبادلية: يعنى أن كل تخفيض في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما، لا بد وأن يقابله تخفيض معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة.

د- مبدأ الشفافية: ويقصد به توفير المعلومات الضرورية التي يرغب المصدرين والمستوردين أو المستثمرين الحصول عليها من قبل الدول الأعضاء.

1-4- أهداف OMC:

يمكن القول أن مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية تدور حول هدف رئيسي، هو تحرير التجارة العالمية، لذلك نجدها ومن اجل الوصول إلى مبتغاها الأساسي هذا تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية[4]:

1- تحرير التجارة الدولية وتنظيم آلياتها ووضع قواعد التعامل بهدف إيجاد نظام تجاري دولي أكثر عدلا وانفتاحا.
2- إزالته العوائق التي تحول دون تحرير المبادلات التجارية ومكافحة جميع أشكال وصور الحماية.
3- التأكيد على مبدأ عدم التميز في العلاقات التجارية المتعددة الأطراف وتعزيز التجارة البيئية بين الدول الأعضاء.
4- توفير مناخ دولي ملائم للمنافسة العادلة.
5- تشجيع تدفق الاستثمارات وإيجاد فرص عمل جديدة.
6- تحقيق أكبر قدر من الشفافية في الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالتجارة.

7- تسوية الخلافات التجارية في إطار هيئة تسوية المنازعات التجارية تحت إشراف المنظمة.

8- إتاحة الفرص لاندماج الدول النامية والأقل نمو في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

2- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

2-1- تعريفها:

تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة الاتفاقية الوحيدة التي تغطي التجارة الدولية في الخدمات والتي تمخضت عن جولة أوروجواي، حيث بدأ الحديث عن هذه الاتفاقية مع افتتاح جولة أوروجواي في 20 سبتمبر 1986، أما الوثيقة الختامية الخاصة بهذه الاتفاقية فقد كانت في 15 ديسمبر 1993[5].

2-2- نشأتها:

يعتبر اتفاق التجارة في الخدمات من أحدث المواضيع، حيث لم يسبق أن تناولت مفاوضات الجات السبع الأولى هذا المجال الحيوي، فقد كان نطاق تطبيق القواعد الدولية للتجارة خلال هاته الجولات يقتصر على مجال السلع لكن وخلال الجولة الثامنة لاتفاقية الجات الشهيرة باسم جولة أوروجواي، ظهر ما يعرف باسم «الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات».

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن إدخال موضوع التجارة في الخدمات ضمن مفاوضات هاته الجولة جاء نتيجة لإصرار من الولايات المتحدة الأمريكية وذلك تحقيقا لمصالحها، ويرجع السبب في ذلك إلى أن قطاع الخدمات في عام 1980 قد استوعب ثلثي حجم العمالة في الاقتصاد القومي الأمريكي، كما تبين أن الخدمات كانت تساهم بنسبة كبيرة في الصادرات الأمريكية، حيث نجد أن صادرات هذه لأخيرة من الخدمات حققت 37,5مليار دولار، أي بنسبة تقدر بـ11,7% من إجمالي الصادرات الخدمية في العالم، وحوالي 3,9 % من النتائج الإجمالي المحلي الأمريكي، مقارنة بـ 6,1% للصادرات السلعية، وبالإضافة إلى كل هذا نموها المتسارع حيث حققت معدل نمو سنوي بنسبة 12,5%خلال الفترة بين 1973 وحتى 1984، مقارنة بعدل نمو الصادرات السلعية خلال نفس الفترة والذي حقق 10,8% فقط.

وقد شارك الولايات المتحدة الأمريكية هذا الاتجاه كل من الدول الصناعية الأخرى المتقدمة بالإضافة إلى تلك الدول حديثة التصنيع، الأمر الذي أدى إلى تغليب وجهة نظر هذه الدول وبالتالي أدرجت الخدمات ضمن جدول أعمال جولة أوروجواي.

لكن في المقابل كانت الدول النامية ترفض إخضاع التجارة لآليات الجات وقد اعتمد موقف الدول النامية الرافض لهذه الفكرة على أن تحرير هذا المجال من شأنه القضاء على هذا القطاع في تلك البلدان، ذلك أن هذا القطاع لا يمكنه الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، نظرا لما تتميز به خدمات الدول المتقدمة من تكنولوجيا وكفاءة.

وبالرغم من رفض الدول المتخلفة لهذه الفكرة، فإنه و نتيجة للضغوط التي مارستها البلدان الأوروبية على الولايات المتحدة، فقد تم الاتفاق على إجراء مفاوضات حول تحرير التجارة الدولية في الخدمات، بعيدا عن الإطار القانوني للجات وبالرغم من معارضة الدول النامية للاتفاق إلا أنها وافقت على ذلك، نتيجة لتهديدات الولايات المتحدة بممارسة الحظر التجاري على أي دولة معارضة للمفاوضات.

وبهذه الطريقة تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت هدفها المتمثل في تحرير التجارة الدولية في الخدمات وذلك بدافع المصلحة لا غير.

2-3- مفهوم التحرير ونطاق التطبيق:

يختلف مفهوم التحرير في مجال التجارة في الخدمات عنه في السلع، فبالنسبة للخدمات لا توجد هناك مشاكل عبور الحدود، ولا ما يعرف بالرسوم الجمركية المفروضة على السلع فالقيود التي تعيق تجارة الخدمات تتمثل في تلك القوانين والإجراءات التي تضعها كل دولة، فهذه الأخيرة هي القيود التي سعت اتفاقية الخدمات لإزالتها بشكل تدريجي لغاية التوصل إلى التحرير الكامل.

وقد تضمن الجزء الأول من الاتفاقية المقصود بالتجارة في الخدمات، فهذه الأخيرة وحسب المادة الأولى من اتفاقية GATS فقد عرفت على أنها «توريد للخدمة»[6]. والذي قد يأخذ شكل من الأربعة أشكال التالية:

1- انتقال الخدمة في حد ذاتها من دولة المورد إلى دولة المستفيد، كما هو الحال في الخدمات المصرفية وشركات التامين، وهذا ما يعرف بتقديم الخدمة عبر الحدود.
2- انتقال مستهلك الخدمة من دولة على دولة تقديم الخدمة، وهذا بالضبط ما يحدث في حالة السياحة، وهذا ما يعرف بالاستهلاك في الخارج.
3- انتقال المشروع الاقتصادي المؤدي للخدمة إلى الدولة المستفيدة، كمثال على ذلك حالة إنشاء شركات أجنبية أو فروع لها، وهذا ما يعرف بالتواجد التجاري.

4- انتقال مواطن دولة ما لأداء الخدمة في دولة أخرى، مثل الخبراء والمستشارين الأجانب و هذا ما يعرف بالتواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين, أما الجزء الثاني من الاتفاقية فيتناول الخدمات التي شملتها هذه الأخيرة .

وبالتالي فإن الخدمات التي تسري عليها هذه الاتفاقية هي: «أية خدمة في أي قطاع ما عدا الخدمات التي تقدم على أساس غير تجاري، في إطار أداء الحكومة لوظائفها كما يحدث في خدمات البنوك المركزية[7]» وبالتالي فإن الخدمات التي شملتها الاتفاقية هي جميع تلك الخدمات ذات الطابع التجاري والتي لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية أهمها الخدمات المالية, من خدمات بنكية و خدمات التامين وسوق رأس المال وخدمات النقل البري والبحري والجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات الاستشارية والمقاولات والإنشاء والتعمير، والسياحة بكافة أشكالها، والخدمات المهنية من خدمات تعليمية وطبية واستشارية ومحاماة ومحاسبة[8].

3- تحرير تجارة الخدمات :

3-1- <u>تزايد أهمية الخدمات المالية و تحرير تجارتها</u>:

لقد أصبحت الخدمات المالية على قدر كبير من الأهمية في اقتصاد الدول سواءا المتقدمة منها أو النامية، وهذا ما يفسر الزيادة في تجارة الخدمات المالية بخطوات سريعة، خاصة مع استخدام الأدوات المالية الجديدة والتغيير التقني والتكنولوجي الجديد، فالخدمات المالية هي عصب الاقتصاد الحديث، وتجدر الإشارة إلى أن النمو السريع لتجارة الخدمات المالية، خلال السنوات الأخيرة راجع لعوامل عدة نختصرها في عاملين مهمين وهما[9]:

- التقدم التكنولوجي مثل ظهور نظم المعالجة الالكترونية للبيانات، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الحديثة والتي تعتمد على الانترنت، فكلها تقنيات حديثة من شأنها إضافة فرصا جديدة للمزيد من الكفاءة والقدرة على المنافسة.

- الزيادة في التجارة الدولية والتي أدت اتساع الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على التمويل الدولي لهذه الأنشطة.

وقد أدى هذا النمو المتزايد لقطاع الخدمات المالية إلى زيادة نشاط أسواق المال العالمية بشكل كبير حيث سجل النشاط الاقتراضي والتعامل في الأوراق المالية والمشتقات نموا كبيرا في الأوراق

المالية والمشتقات نموا كبيرا خلال العشر سنوات الماضية. هذا ونجد أن نحو 20% من أصول قطاع الخدمات المالية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية الأرجنتين وشيلي يمتلكها الأجانب. كما أن الدراسة التي أجريت من طرف الخبراء الاقتصاديين في منظمة التجارة العالمية والتي نشرت في مجلة المنظمة الصادرة في سبتمبر 1997. أثارت إلى أن تجارة الخدمات المالية عبر الحدود وخلال الفترة 1995-1985 قد زادت بأكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه[10].

أمام هذه الأوضاع والتي صاحبت تزايد أهمية الخدمات المالية وتطورها من جهة وانعقاد مفاوضات أوروجواي من جهة أخرى. تم الاتفاق على استمرار التفاوض بشأن الخدمات المالية وذلك لمدة ستة أشهر ابتداءا من تاريخ بدأ سريان منظمة التجارة العالمية. أي أن هذه المفوضات تبدأ من جانفي 1995 وتستمر حتى جوان 1995 وكانت تهدف هذه الأخيرة بالدرجة الأولى إلى تحسين العروض المقدمة من طرف الدول الأعضاء. على أن تعرض التوصيات على مجلس التجارة في الخدمات والتي سوف تصبح ملزمة إذ اقرها هذا الأخير. وقد توصلت هذه المفاوضات في نهايتها إلى اتفاق مؤقت حول تحرير التجارة في الخدمات المالية بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وذلك بدأ من 01/07/1996 وإلى 31/12/1997.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق جرى من دون الو.م.أ والتي رفضت تطبيق شروط الدولة الأولى بالرعاية على الأنشطة الجديدة في مجال الخدمات المالية ,و التي تبدأ الدول في ممارستها في الأراضي الأمريكية ابتداءا من 1 جويلية 1995.

لكن وبالرغم من عدم موافقة الو.م.أ على تحرير التجارة في الخدمات المالية وبالرغم من عدم مشاركتها في المفاوضات المتعلقة بهذا الموضوع. لم تفشل خاصة وأن دول الاتحاد الأوروبي نجحت في توحيد صفوف الدول الأخرى في مواجهة الموقف الأمريكي. وبالتالي تم التوصل إلى اتفاق مؤقت على أمل أن تعمد الولايات المتحدة الأمريكية النظر في موقفها. وبالفعل هذا ما حصل فقد وافقت على تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وبالتالي تم بذلك التوصل إلى اتفاق لتحرير التجارة في الخدمات المالية. وفي 13 ديسمبر من عام 1997. اتفقت 70 دولة تمثل أسواقها المالية نحو 95% من الأسواق المالية على مستوى العالم,على تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية . وعلى أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ مع بداية عام 1999. وتجدر الإشارة إلى أن تسعة دول عربية وقعت على هذه الاتفاقية وهي: البحرين. جيبوتي. مصر. الكويت. موريتانيا. المغرب. قطر. تونس. الإمارات العربية المتحدة[11].

2-3- متطلبات التحرير:

تحرير التجارة في الخدمات المالية يتطلب توفير جملة من العناصر أهمها ما يلي[12]:

أ - سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار: إن التحرير المالي يتطلب نوعا من التضخم المستقر، ولتوفير هذا المناخ المناسب لا بد من استخدام سياسات نقدية موجهة نحو الثبات والاستقرار فعلى صانعي السياسات النقدية وضع السياسات التي تخفض أو تضبط الإقراض الغير عقلاني.

ب- أسعار صرف وسياسات مالية ملائمة: إن السياسات المالية أمر هام بالنسبة لاستقرار السياسة النقدية، وبالتالي استقرار القطاع المالي ككل. فنجد أن العجز المالي يضغط على السياسات المالية فهو يدفع معدلات الفائدة الحقيقية للارتفاع هذا ما يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق المحلية. ذلك أن رؤوس الأموال تتجه أينما تكون معدلات الفائدة مرتفعة، وهذا ما يؤدي إلى الضغط على سعر الصرف، حيث أن زيادة الصلب على العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، وهذا ما سوف يؤثر بدوره على التنافس بين المنتجين من جهة والنشاط والنمو الاقتصادي ككل من جهة أخرى، إذ أنه يؤدي إلى ضعف قطاع التصدير وبالتالي ميزانيات الشركات وبصورة غير مباشرة على القطاع المالي. فمرونة أسعار الفائدة من شأنها العمل على تجنب مثل هذه المشكلات حيث يمكن لسعر الفائدة القابل للتقلب أن يدعم الثقة في السياسة المالية وبالتالي استقرار الأسعار.

ج- الإصلاحات الهيكلية: لبناء قطاع مالي كفئ ومستقر لا بد من القيام ببعض الإصلاحات الهيكلية أهمها:

- عدم إساءة استخدام النظام المالي.
- يجب على الحكومة أن تعمل على خلق مؤسسات مالية بإمكانها العمل في مناخ تنافسي متزايد كما تعمل على خلق مساحات تتحرك فيها هذه المؤسسات لخدمة الجمهور.
- مساهمة الحكومة في توسيع وتعميق الأسواق المالية.

د- تفادي التدخلات الغير مناسبة للحكومة: من بين صور التدخل الحكومي في النظام المالي، نجد عملية توجيه القروض وفقا للأوليات، سوءا كانت خاصة بالأفراد أو شركات، أو جهات وهذا ما يعرف بالإقراض السياسي، حيث تكون معدلات الفائدة لمثل هذه الائتمانات منخفض،

ويجدر الإشارة إلى أن لمثل هذه التدخلات آثار عكسية، فمثلا نجد أنها قد تؤدي إلى تشويه عملية تخصيص الائتمان وبذلك تنخفض وتيرة النمو، التي تمثل قدرا من الأهمية في الاقتصاد.

هـ- التنظيم والإشراف المناسب على المؤسسات المالية: من المعلوم أن كل مؤسسة مالية تمر بمخاطر وبالتالي فهي تحتاج إلى تنظيم وإشراف جدي، فهذا الأخير مهم جدا خاصة في حالة البنوك، لأن فشل واحد منها أو أكثر من الممكن أن يؤدي إلى أزمة في السوق ككل، ذلك أن هذا الفشل يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام البنكي وبالتالي قيام الأفراد بسحب ما لديهم لدى البنوك من الودائع، فهذا ما سوف يؤدي بدوره إلى زعزعة استقرار الاقتصاديات الكلية والنشاط الاقتصادي برمته. فتحرير تجارة الخدمات المالية يتطلب الإشراف الفعال الذي يساعد على تحسين وتوجيه المؤسسات المالية بالإضافة أن باستطاعته التعرف على أي مشكلة وهي في بدايتها، وهذا ما يسمح بالحصول على المزيد من الوقت لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإصلاح الخلل والقضاء عليه.

3-3- الخدمات المالية التي شملتها الاتفاقية:

لقد تضمن ملحق الخدمات المالية المرفق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات ما يلي:

أ- تتمثل خدمات التأمين والخدمات المتصلة بها في:

-التامين المباشر والذي يندرج تحت لوائه كل من خدمات التامين على الحياة، والتأمين على غير الحياة.

-إعادة التامين والتعويضات.

-الوساطة في عمليات التامين كالسمسرة والوكالة.

-خدمات التأمين المساعدة، مثل الخدمات الاستشارية والخبرة بشؤون التامين، وخدمات تقييم المخاطر، وخدمات بتسوية الشيكات.

ب- تتمثل الخدمات المصرفية والمالية الأخرى في:

-قبول الودائع من الأفراد وكل الأرصدة القابلة للرد عند الطلب.

-الإقراض بكل أنواعه بما فيه من قروض استهلاكية وقروض عقارية وتمويل للعمليات التجارية.

-التأجير التمويلي.

-جميع خدمات الدفع وتحويل الأموال بما في ذلك بطاقات الائتمان والشيكات السياحية، والشيكات المصرفية.

-خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

-القيام بعمليات للحساب الخاص أو لحساب الزبائن في السوق المالي أو غيرها وذلك في الأدوات التالية:

-العملات الأجنبية.

-المشتقات المالية بأنواعها، كالعقود المستقبلية وعقود الخيارات.

-أدوات سعر الصرف وسعر الفائدة، مثل اتفاقات المبادلة والاتفاقات الآجلة.

-الأوراق المالية القابلة للتحويل.

-الأدوات المالية الأخرى والأصول المالية القابلة للتداول بما في ذلك السبائك الذهبية.

-المشاركة في إصدار جميع أنواع الأوراق المالية وتقديم الخدمات المختلفة المتعلقة بهذه الإصدارات.

-أعمال السمسرة في النقد.

-إدارة الأموال، مثل إدارة محافظ الأوراق المالية.

-خدمات المقاصة المتصلة بالأصول المالية بما في ذلك الأوراق المالية والمشتقات، وسائر الأدوات القابلة للتداول.

-تقديم وتحويل المعلومات المالية ومعالجة البيانات المالية، وخدمات برامج الحاسوب ذات الصلة بها، التي يقدمها مقدمي الخدمات المالية الأخرى.

-الخدمات الاستشارية وخدمات الوساطة المالية وسائر الخدمات المساعدة، بما في ذلك خدمات تحليل الائتمان وخدمات البحث والمشاورة المتعلقة بالاستثمارات، وتقديم المشورة

المتعلقة بالاقتناء وإعادة الهيكلة ووضع الاستراتيجيات للشركات والمؤسسات .

3-4- فوائد تحرير تجارة الخدمات المالية:

إن لتحرير التجارة في الخدمات المالية أثر ايجابي وقوي شأنه شأن باقي القطاعات. فقد أوضحت عدة دراسات أن التحرير في هذا القطاع الذي يصاحبه بعض الإصلاحات يعزز كل من الدخل والنمو. ويمكن تقييم منافع التحرير في هذا المجال في النقاط التالية[14]:

أ- من شأن تحرير التجارة في قطاع الخدمات المالية. الرفع من كفاءة هذا القطاع والزيادة في استقراره. إذ أن بتحرير هذا القطاع تزيد حدة المنافسة الدولية على تقديم أفضل الخدمات المالية على مستوى العالم وهذا ما ينتج عنه ارتفاع لمستوى الكفاءة في أداء هذه القطاعات. من جهة وانخفاض تكاليف الخدمة وتحسين نوعيتها من جهة أخرى.

إن تحرير التجارة في الخدمات المالية سوف يكون بمثابة الدافع والعامل المشجع على إتباع سياسات أفضل للاقتصاديات الكلية. ذلك أن التحرير سوف يؤدي إلى تحسين السياسات النقدية.

ب- تؤدي زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية الناتجة عن التحرير, إلى تحرير معدلات الفائدة وظهور أدوات ادخار جديدة وبالتالي إلى زيادة العائد على الاستثمار. إذن إن هذا التحرير يعتبر كمحفز لتجميع المدخرات التي تؤدي إلى الزيادة في حجم الاستثمارات وهذا ما يؤدي إلى دعم وزيادة النمو الاقتصادي.

ج- تسهيل عملية تدفق رؤوس الأموال بين الدول خاصة من الدول ذا الفائض إلى الدول ذات العجز في رأس المال فهذه العملية تتيح للدول التي لديها نقص في المدخرات من الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات وبتكلفة منخفضة. أما بالنسبة للدول التي تحتوي على فائض في المدخرات. بينما عوائد استثماراتها منخفضة يمكنها أن تقوم بتصدير رأي المال وبذلك ترتفع عوائدها.

د- تطوير أنظمة العمل في مجال الخدمات المالية عامة. وتنويع وتطوير الأدوات المصرفية خاصة.

هـ- اختيار الوسائل التي تكون الأفضل لإدارة المخاطر وامتصاص الأزمات المالية العالمية.

ثانيا : إنعكاسات GATS على البنوك العربية

1- واقع البنوك العربية:

لا تزال البنوك العربية تعاني من جملة من الصعوبات تقف حجر عثرة في وجه تنمية قدراته التنافسية وبالتالي مواجهة كافة التحديات التي تفرضها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS. ويمكن إيجاز مكامن الضعف هذه في النقاط الآتية الذكر[15].

1-1- التركّز البنكي:

تعد هذه الظاهرة الأكثر انتشارًا في الدول العربية خاصة الجزائر. والمقصود بها هو سيطرة عدد محدود من البنوك على السوق المصرفية. وهذا ما ينتج عنه انخفاض في المنافسة. ففي الجزائر وعلى الرغم من دخول القطاع الخاص إلى النظام البنكي الجزائري واقتحامه. إلاّ أننا نجد أن سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية لا زالت قائمة. حيث نجد أنّ هذه البنوك تملك أكثر من 95% من إجمالي الأصول المصرفية الجزائرية.

1-2- صغر حجم البنوك:

بالرّغم من التطوّرات الإيجابية التي شهدتها الصناعة المصرفية العربية. بما فيها الجزائرية. فيما يتعلق بزيادة رؤوس أموال البنوك. إلاّ أنّها لا تزال تعاني من مشكلة صغر الحجم بالمقارنة مع البنوك الدولية الأخرى. وأكبر دليل على هذا هو أنّ أكبر بنك عربي من حيث رأسماله ونعني بذلك البنك السعودي الأمريكي. لم يتجاوز ترتيبه 166 من بين 1000 بنك عالمي من حيث رأسماله.

1-3- القروض المتعثرة:

من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع المصرفي. القروض المتعثرة. والمتمثلة في تلك القروض المقدمة للمؤسسات العامة. فقد أدى تراكم هذه القروض إلى التأثير على البنوك خاصة فيما يخص أدائها لوظيفة الوساطة. وذلك راجع إلى انخفاض نسبة السيولة لديها وزيادة تكلفة عملياتها. حيث تشير البيانات إلى أنّ حوالي 50% من إجمالي القروض القائمة في الجزائر هي قروض متعثرة.

1-4- محدودية استخدام التكنولوجيا:

لا يزال استخدام البنوك الجزائرية للتكنولوجيا محدودًا حيث اقتصر استعمالها على الإعلام الآلي والمعالجة الآلية لبعض الخدمات. ففي ظل التطوّرات الحاصلة خاصة فيما يخص اتفاقية GATS تحتاج البنوك الجزائرية إلى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية لتكون قادرة على الوقوف في وجه المنافسة سواءً الداخلية أو الخارجية وبالتالي ضمان استمراريتها في السوق.

1-5- هيمنة الخدمات التقليدية:

لا تزال البنوك العربية تعاني من سيطرة الخدمات التقليدية من عمليات إيداع، وسحب وتحويل، وقروض على هيكل خدماتها. فقد تتميّزت هذه البنوك بتباطؤ في عرضها لمنتوجات جديدة .

1-6- غياب ثقافة بنكية:

المقصود بها، هو ضعف نسبة مجموع عملاء البنوك بالنسبة لإجمالي عدد السكان، فالمجتمع الجزائري يفتقر إلى وجود ثقافة، أو وعي مصرفي، حيث نجد الكثير من الأفراد الذين لديهم مبالغ مالية لا يلجئون إلى البنك لإيداعها، فمنهم من يفضل ادّخارها في شكل ذهب، أو في شكل سائل، خاصة بالنسبة للتجار وأصحاب الأعمال، الذين يتجنبون التعامل مع البنك، خوفًا من الضرائب، وتعود قلة الوعي هذه إلى ضعف انتشار المصارف أو تدني مستويات أسعار الفائدة.

1-7- ضعف الرأسماليين التقني والبشري:

تفتقر البنوك العربية إلى التكنولوجيا المصرفية الحديثة، فهذه البنوك لا تزال كما ذكرنا سابقًا تقدّم الخدمات التقليدية، في الوقت الذي نجد فيه أنّ البنوك الأجنبية على أعلى مستويات من التطوّر، فقد ظهر الآن ما يعرف بالبنوك الإلكترونية التي تقدّم خدماتها عبر شبكة الانترنت، بالإضافة إلى ندرة الإطارات الإدارية والتنفيذية ذات الخبرة والدراية بالعمل المصرفي الحديث، فتطوّر البنوك العربية في الوقت الراهن يعتمد على دعم الرأسماليين البشري والتقني.

2- آثار GATS الإيجابية:

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن هناك مجموعة من المزايا التي يمكن أن تحققها البنوك جراء تحرير التجارة في مجال الخدمات المصرفية ومن أهمها[16]:

أ- إن عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، تجعل القطاع المصرفي أكثر كفاءة واستقرار، ففي ظل السوق المصرفية المفتوحة تزداد حدة المنافسة وهذا ما يدفع كل بنك إلى السعي لتقديم أفضل الخدمات وأجودها وبالتالي تزداد كفاءة الجهاز المصرفي واستقراره.

ب- إن اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحريره سوف يؤدى إلى تزايد عمليات الاندماج المصرفي وتعميق درجة المنافسة، وهذا ما سوف ينتج عنه تخفيض تكاليف الخدمات البنكية وتحسين جودة تلك الخدمات.

ج- توفير المزيد من الخدمات البنكية للعملاء، بحيث يصبح في مقدورهم الحصول علي جميع احتياجاتهم من الخدمات، فالتحرير من شأنه أن ينوع و يطور الأدوات المصرفية من جهة و نظم و أساليب العمل في المجال المصرفي من جهة أخرى و هذه كلها أشياء تصب في مصلحة العميل.

د- إن المنافسة تدفع البنوك إلى تحسين الإدارة و الزيادة في كفاءة تقديم الخدمات المصرفية و تخفيض العمولات و تخفيض الفرق بين سعر الفائدة للوداع والقروض.

هـ- يؤدي التحرير إلى إعادة هيكله الجهاز المصرفي وتقديم خدمات جديدة وحديثة والتوسع فيها بشكل كبير وعلى سبيل المثال خدمة الترويج للإصدارات من الأوراق المالية .

و- التحسين في المناخ الذي تعمل فيه البنوك والعمل على تطوير نظم الإشراف و الرقابة على البنوك وذلك ضمانا لسلامة الجهاز البنكي و استقراره خاصة في ظل تواجد الاحتكاك مع الخدمات الأجنبية و هدا ما يؤدي إلى زيادة القدرة علي مواجهة العولمة المالية.

ز- تؤدي عملية التحرير في القطاع البنكي إلى تخفيض مخاطر السوق كما أنها تساعد على تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال زيادة حجم المعاملات ومجال الخدمات، فهده الخطوة من شأنها خلق المزيد من النشاط في الأسواق المالية .

ح- إن تحرير التجارة في الخدمات المصرفية يسمح للبنوك بتقديم خدماتها إلى غير المقيمين أو

عبر الحدود، هذا من جهة و من جهة أخرى يمطن للبنوك فتح فروع لها في الخارج وبالتالي فإن السوق المصرفية سوف تصبح أكبر مما كانت عليه، وهذا ما سوف ينعش البنوك.

ط- نتيجة الاحتكاك بين البنوك الأجنبية والمحلية يتم تبادل الخبرات والمهارات في هدا المجال وبالتالي تتطور الخدمات.

ي- ينتج عن تحرير تجارة الخدمات المصرفية تحسين تخصيص الموارد المالية وبدلك يزداد التحفيز علي تجميع المدخرات وزيادة الاستثمارات وبالتالي يزيد العائد على الاستثمار والدي يؤدي بدوره إلي تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي .

3- آثار GATS السلبية:

يمكن القول أن تحرير التجارة في الخدمات البنكية يخلق العديد من الانعكاسات السلبية على هذا القطاع في الدول العربية أهمها[17]:

أ- من الممكن أن تسيطر البنوك الأجنبية بعد تحرير التجارة في الخدمات المصرفية على السوق المحلية، خاصة إذا كانت البنوك الأجنبية على قدر كبير من الكفاءة تفوق تلك الخاصة بالبنوك المحلية العربية، كما أنه من الممكن أن تسيء هذه البنوك استخدام مواقعها في السوق المحلية .

ب- من الممكن أن تقوم البنوك الأجنبية بخدمة تلك القطاعات المربحة فقط وهدا ما سوف يؤدي إلى حصر مجال تقديم الخدمات وبالتالي عدم وصولها إلى قطاعات معينة أو أقاليم معينة.

ج- إذا ما تكلمنا عن التحرير في هدا المجال فهدا معناه دخول بنوك أجنبية إلى السوق الوطنية، تعمل إلى جانب تلك البنوك المحلية ويتجلى الأثر السلبي هنا في الحالة التي تكون فيها بنوك كثيرة في السوق المحلية بحيث ذلك سوف يؤدي إلى حدوث ما يسمى بالوفرة المصرفية، وهدا ما ينتج عنه تفاقم للمشكلات في هذا القطاع حيث أن الوفرة المصرفية تعني أن هناك العديد من البنوك تعمل على جدب العمليات في سوق مصرفية محدودة ولعل أنسب حل لهده المشكلة هو الاندماج المصرفي .

د- قد يؤدي التحرير إلى أزمات بنكية ويعتبر هدا الأثر من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية، ففي عقد التسعينات حدث عدة أزمات في الجهاز المصرفي حوالي ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فقد تفاقمت الأزمات البنكية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وشمال

أوروبا، وجنوب شرق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، والتي كان لها تأثير شديد علي الاقتصاديات العربية .

هـ- إن تحرير التجارة في الخدمات المصرفية ينقص من قدرة البنوك المحلية على الاستمرار، حيث إن حدة المنافسة، خاصة في مجال الخدمات المصرفية الحديثة يؤدي إلى خروج بعض البنوك من السوق المصرفي.

و- ضعف قدرة بعض البنوك على فتح فروع لها في الأسواق الأجنبية وهذا ما لا يسمح لها من الاستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات وحتى إذا استطاعت هذه البنوك إقامة هذه الفروع فمن المتوقع أنها لن تستطيع الصمود في وجب المنافسة في السوق المصرفي العالمي.

ز- قد تؤدي عملية التحرير هذه إلى فشل أحد أو مجموعة من البنوك وإفلاسها، هذا ما سوف يؤدي إلى زعزعة الثقة في الجهاز البنكي مما ينجر عنه قيام المودعين بسحب ما لديهم في هذه البنوك وهذا ما يهدد الاستقرار الاقتصادي والنشاط الاقتصادي حيث أن عجلة النمو سوف تتوقف خاصة وأن البنك هو الممول للاستثمارات التي من شأنها دفع هذه العجلة.

ح- احتكار التعامل في الخدمات المصرفية الحديثة في البنوك الأجنبية، خاصة إدا كانت البنوك المحلية العربية لازالت تتعامل بالخدمات التقليدية ولا تملك أي خبرة في المجالات الحديثة.

ط- تأثر السياسة النقدية للدولة، خاصة إذا قامت البنوك الأجنبية بحجب بعض من العمليات المصرفية عن السلطة الإشرافية والرقابية للدولة.

ي- ضعف إمكانية توفير الحماية للوحدات البنكية الوليدة في ضوء المنافسة الصاخبة.

ثالثا: استراتيجية المواجهة

كما أشرنا سابقًا، أنّ البنوك العربية بالضرورة سوف تتأثر باتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، هذه الأخيرة التي سينتج عنها جملة من الانعكاسات على المنظومة البنكية سواءً أكان بالإيجاب أم بالسلب، ومن الطبيعي وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، وبوضعية البنوك العربية أن تكون سلبيات الاتفاقية أكبر من إيجابياتها، أمام هذه الأوضاع يتعيّن على السلطات في أي دولة عربية، اتخاذ جملة من الإجراءات التي تتطلبها التحديات التي تواجهها البنوك العربية، وذلك من أجل ضمان تحقيق أكبر قدر من إلى الإيجابيات، وفي المقابل تعمل على تحجيم جملة

السلبيات المتوقعة، و التي نوردها في الآتي:

1-التحول إلى البنوك الشاملة:

لقد شهد العالم المعاصر ومازال يشهد العديد من التغيرات المتتالية في شتى الميادين .فقد كان للتغيرات الاقتصادية انعكاسا ملموسا على أعمال البنوك . حيث اتسع نطاق الخدمات التي تقدمها هده الأخيرة، كما تزايد الاتجاه نحو عدم الفصل بين الخدمات المتعلقة بالأوراق المالية والأخرى التقليدية فمع حدوث طفرات تكنولوجية في مجال الإعلام والاتصال، إضافة إلي تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا، وظهور خدمات مصرفية جديدة، كان لابد على البنوك التحول نحو نظام البنوك الشاملة لمواجهة تحديات ومتطلبات الفترة الجديدة، فترة العولمة لمالية.

يمكن تعريف البنك الشامل على أنه: «ذلك الكيان البنكي الذي يسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة المدخرات من كافة القطاعات فيمنح الائتمان لجميع القطاعات، كما يعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والجديدة، بحيث نجدها تجمع مابين وظائف البنوك التجارية التقليدية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال»[18].

وبصفة عامة يمكن القول أن البنوك الشاملة هي تلك المؤسسات المالية التي تجمع بين الخدمات التقليدية و الأخرى الحديثة كالوساطة الاستثمارية وأعمال التأمين، والمشتقات المالية وما إلى ذلك من خدمات .

ويتضح من هذا أساس فلسفة البنك الشامل، هي فكرة التنويع التي قدمها markowitz والتي تنطلق من المثل القائل <لا تضع كل ما تملكه من بيض في سلة واحدة>

ومن هدا المنطلق نجد أن البنك بدلا من أن يركز تعاملاته على قطاع معين، فإنه يتجه بها إلى كافة القطاعات، فمثلا إذا افترضنا أن بنكا ما يتعامل مع قطاع معين ولكن قطاع النسيج، في هده الحالة نجد أن الجانب الأكبر من ودائع هذا البنك تأتي من هذا القطاع كما أنه في المقابل الجانب الأكبر من القروض يذهب لهذا القطاع، فإن ما أصيب، قطاع النسيج هدا بكساد، في هده الحالة تتقلص موارد البنك وتنكمش استثماراته.

نفس الشيء يحدث لو أن البنك يتعامل مع أكثر من قطاع، تجمعهم علاقة قوية، فمثلا إذا

ركز البنك على القطاعات الثلاث التالية، إنتاج الأسمنت، إنتاج الحديد والمقاولات، فإذا ما قررت الحكومة تخفيض هائل في الإنفاق على الإنشاءات الجديدة، مثل الطرق، ففي هده الحالة، فإن القطاعات الثلاث سوف تتضرر باعتبار أن أكبر تعاملاتها مع الحكومة، وبذلك سوف يتضرر البنك أيضا.

وما نستخلصه من فكرة التنويع هذه، أن يقوم البنك بالدخول في كافة المجالات، أي يقدم الخدمات المصرفية والغير مصرفية بحيث ينوع القطاعات التي يتعامل معها لكن بشرط أن يكون معامل الارتباط بين هده القطاعات قليلا جدا فكلما صغر هذا الأخير زادت المزايا التي يحققها التنويع و العكس صحيح .

يمكن التميز بين مزايا و إيجابيات عدة للبنوك الشاملة يمكن إيجازها في الآتي[19] :

أ- تعمل هذه البنوك على أساس الحجم الكبير وبالتالي تحقق وفرات في التكاليف .

ب- فلسفة هذه البنوك تكمن في التنويع القطاعي وهذا ما سوف يقلل من المخاطر الائتمانية خاصة إذا كان هذا التنويع في محفظة القروض و الاستثمارات.

ج- تقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية و المالية للعملاء على اختلاف أنواعهم وحاجاتهم.

د- استعمال الأساليب المعاصرة في إدارة الموجودات والمطلوبات.

هـ- إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية بيعا و شراءا لمختلف الأوراق المالية.

و- يعتبر التحول إلى هنا النوع من البنوك أحد العوامل الرئيسية التي من شأنها تقوية القدرة التنافسية للبنوك، خاصة في يومنا هذا أين تم تحرير التجارة في الخدمات البنكية، بحيث يمكنها ومن خلال التنويع في الخدمات منافسة البنوك الأجنبية.

2- الإندماج البنكي:

لقد أفرزت التغيرات البنكية العالمية الجديدة، ما يعرف بالاندماج البنكي والذي تزايد تأثيره وبشكل خاص خلال النصف الثاني من التسعينيات، وذلك تزامنا مع الاتجاه نحو عولمة البنوك، فقد تزايدت عملية الاندماج ما بين البنوك نتيجة لتزايد حدة المنافسة في السوق المصرفية

العالمية, بسبب اتفاقية التحرير في تجارة الخدمات المصرفية. وهذا ما دفع صغار البنوك للاندماج مع بعضها البعض مكونة بذلك كيانات مصرفية عملاقة. من شأنها الوقوف في وجه المنافسة في السوق البنكية العالمية وبالتالي تعزيز تواجدها وإستمراريتها في هذه السوق.

ويمكن تعريف الاندماج البنكي كالتالي[20] : «الاندماج البنكي هو ذلك الاتفاق الذي يتم من خلاله إتحاد بنكين أو أكثر و ذوبانهما إراديا في كيان بنكي واحد بحيث يكون هذا الأخير أكثر قدرة و فعالية في تحقيق تلك الأهداف التي لم تتحقق من قبل إتمام عملية الاندماج».

وتنتج عن عملية الاندماج البنكي جملة من المزايا نختصرها في الأتي[21]:

أ- الاندماج أن يؤدي زيادة رأس مال البنك بشكل كبير الأمر الذي يمكنه من تمويل المشروعات العلاقة.

ب- نتيجة للاندماج وما ينتج عنه من تنوع في الخدمات. تنقص المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك لو أنه اقتصر تعامله على نوع واحد .

ج- تساعد عملية الاندماج بين البنوك على التنمية إذ أن الكيان البنكي الجديد يصبح قادرا على تمويل أنشطة اقتصادية لأجال طويلة نسبيا من بينها تلك الأنشطة الائتمانية.

د- زيادة قدرة البنك على التوسع والانتشار داخليا وخارجيا.

هـ- تعزيز القدرة التنافسية للبنك في السوق المحلية والعالمية.

3- خصخصة البنوك:

لقد اكتسب التوجه نحو الخصخصة اهتمام أغلبية بلدان العالم. كما يتوقع أن يكتسب المزيد من الأهمية في السنوات القادمة خاصة بعد تحرير التجارة في الخدمات البنكية. وما نتج عنها من تعاظم للمنافسة في الأسواق البنكية العالمية. فالتوجه بالبنوك نحو الخصخصة كان لابد منه باعتباره أداة من أدوات زيادة القدرة التنافسية للبنوك و أهم عنصر في إستراتيجية المواجهة.

ويمكن تعريف الخصخصة على أنها[22]: «تحويل البنوك العامة إلى بنوك خاصة وذلك عن طريق بيع أصول البنك العام لجهات خاصة. بحيث يصبح البنك ملكا لهذه الجهات بدلا من الدولة»

4- التعامل بالمستحدثات البنكية:

تفرض التحديات التي تخلفها عملية التحرير في المجال المصرفي على البنوك ضرورة ملحة تتمثل في الاستعداد و الإعداد الجيد، من أجل دخولها بقوة للتعامل مع المستخدمات المصرفية، وتتخلص هذه الأخيرة في المشتقات التي تتمثل في عقود الخيارات OPTION والعقود المستقبلية FUTURES وعقود المبادلات SWAPS والعقود الآجلة FORWARD. بالإضافة إلى عمليات حديثة أخرى مثل الصراف الآلي وعمليات المقاصة الالكترونية داخل البنوك، خاصة وأن الكثير من البنوك الأجنبية أصبحت تتعامل مع زبائنها من خلال الانترنت وذلك ما يعرف ببنوك الانترنت، كما يتوجب على البنوك ابتكار الأساليب الفنية والإدارية التي تمكنها من تخفيض درجة المخاطرة عند تعاملها بهذه المستحدثات[23].

5 -تقوية نظم المعلومات البنكية:

من المعروف أن لكل بنك نظام معلومات، يلعب دورا مهما جدا في العملية التسويقية، والترويج للخدمات، فمن مهام هذا النظام جمع المعلومات عن السوق المصرفية التي تمكنه من بناء الخطة التسويقية اللازمة والملائمة لذلك السوق، ومن المعروف أن السوق المصرفية في ظل تحرير تجارة الخدمات سوف تتوسع لتشمل أكبر قدر من المصارف، لذلك وأمام هذه التطورات يجب على البنوك تقوية نظم معلوماتها بالشكل الذي يمكنها من الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية، وبالتالي تحقيقها لأكبر قدر من المنافع والعوائد[24].

6-تنمية مهارات موظفي البنك:

يتطلب التحرير في المجال البنكي تنمية الموارد البشرية في هذا القطاع والرفع من كفاءة العاملين به بالشكل الذي يتناسب ومتطلبات هذه المرحلة، فتنمية المهارات في هذا المجال يكون من خلال إعداد الإطارات البنكية على مستوى عالمي، وتطوير نظم الإدارة فيه، وذلك لن يتحقق إلا من خلال برامج ودورات تدريبية متطورة يمكن من خلالها تطوير أدائهم بالشكل الذي يمكنهم من استيعاب هذه المستجدات والتأقلم معها[25].

7- تطوير أجهزة الرقابة:

تتجلى أهمية البنك المركزي في هذه المرحلة من خلال قدرته على الإشراف والتنظيم للبنوك،

فمثلا في مجال القروض، يجب عليه تنظيم كافة القواعد الخاصة بالائتمان و الإشراف عليها، ومتابعتها بالشكل الذي يتماشى والتطورات الحاصلة[26].

الخاتمة:

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين جملة من التغيرات التي لا تزال تتفاعل فيما بينها في هذه الألفية، و نخص بالذكر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS، هذه الأخيرة التي جاءت لتدخل البنوك في تيار التحرير المالي، خاصة بعد الاتفاق حول تحرير تجارة الخدمات المالية في عام 1997 والتي دخلت حيز التنفيذ مع مطلع العام 1999، فهذه الخطوة كانت بمثابة تحدي أو رهان وجب على البنوك كسبه بأية طريقة.

فلاتفاقية التحرير هذه انعكاسات على كافة البنوك خاصة تلك الصغيرة منها، ويمكن القول أن أخطر أثر يتمثل في المنافسة الشرسة الأجنبية، فبتحرير الأسواق المصرفية، تصبح للبنوك الأجنبية سهولة في الدخول لأي سوق تشاء خاصة أسواق الدول العربية، و هذا ما يشكل نقطة الخطر بالنسبة لهذه الأخيرة.

حيث أننا نعلم كما يعلم الجميع أن البنوك العربية لا تزال في وضع لا يؤهلها للوقوف أمام البنوك الأجنبية العملاقة، هذه الأخيرة التي تتميز بطفرات تكنولوجية هائلة، لهذا أصبح لزاما على البنوك العربية أن تجد لنفسها الاستراتيجية التي يمكن من خلالها تعظيم الربح و تحجيم الخسارة ، و لعل أبرز عناصر هذه الاستراتيجية ، التحول إلى البنوك الشاملة ،و اندماج البنوك خاصة الصغيرة منها ، بالاظافة إلى إعطاء أكبر قدر ممكن من الأهمية للقطاع الخاص.

النتائج:

تقودنا الدراسة السابقة إلى استخلاص جملة من النتائج وهي:

-في ظل التطورات العالمية، أصبحت مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و بالتالي GATS حتمية لا مفر منها.

- انعدام المنافسة داخل النظام البنكي العربي.

- تعتبر البنوك العربية بحالتها هذه في وضعية لا تسمح لها بالوقوف في وجه البنوك المتقدمة،

لما تقدمه هذه الأخيرة من خدمات جديدة وما تملكه من تكنولوجيا وطاقات فنية وبشرية، وهذا سيعرضها لجملة من الانعكاسات تكون فيها السلبية أكثر من الإيجابية.

- إن البنوك العربية لا تملك من الطاقات الفنية والبشرية ما يؤهلها إلى استخدام إحدى العناصر المكونة لإستراتيجية، المواجهة نظرا لما تتطلب هذه الأخيرة من إمكانيات سواء مادية، أو تكنولوجية.

- بالرغم من التقدم الطفيف للجهاز البنكي العربي إلا أنه غير كافي ، فلا تزال تعاملات أغلبية البنوك العربية مع عملائها، تقتصر على الخدمات التقليدية منها.

- انعدام وعي وثقافة مصرفية لدى جمهور العملاء.

التوصيات:

يمكن إيجازها في الآتي:

- عدم التسرع في تحرير القطاع المصرفي، وإتمام ذلك بشكل تدريجي بما يتناسب مع حجم وطاقة السوق البنكية المحلية.

- النظر إلى اتفاقية GATS على أنها نعمة لا نقمة ، وإيجاد السبل الكفيلة بتعظيم منافعها وتقليل مخاطرها، وذلك من خلال التأقلم السريع مع معطيات هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور خلال المرحلة المقبلة.

- تنمية المهارات والقدرات الفنية والإدارية لموظفي البنوك عن طريق الاستعانة بالخبرات الأجنبية، وذلك إما من خلال جلب الخبراء الأجانب في مجال الصرفية الحديثة إلى الدول العربية، من أجل تدريب الإطارات البنكية الوطنية، وإما من خلال إرسال هذه الأخيرة إلى الخارج في شكل دورات تدريبية و تكوينية على استخدام التكنولوجيا البنكية الحديثة.

- تدعيم دور البنك المركزي في مجال الرقابة والإشراف على البنوك التجارية وإعطائه استقلالية أكبر، أي منع التدخل الحكومي عند قيام البنك المركزي بأداء وظيفته وهي تنفيذ السياسة النقدية.

- العمل على نشر ثقافة مصرفية بين أفراد المجتمع.

- ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية وعميقة على هياكل النظام البنكي العربي وآليات عمله،

بما فيها صناعة الخدمات البنكية، بالشكل الذي يتجه بالبنك إلى أداء خدمات بنكية جديدة ومتنوعة، بجودة أعلى وتكلفة أقل.

- إعطاء المزيد من الأهمية لإدارة التسويق في البنك، ذلك انه وفي وقتنا الحالي نجاح أي مؤسسة يعتمد على مدى نجاعة الإدارة التسويقية فيها.

-العمل على جعل عميل المرة الواحدة، عميلا دائما، وذلك من خلال الاهتمام به، ومعاملته على أنه صاحب البنك.

هوامش الدراسة:

1- السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، 2003، ص 26-25

2- أسامة بن جعفر فقيه، منظمة التجارة العالمية و استحقاقات العقوبة، عن موقع الانترنت :
www.commerce.gov.sa/active/articles/01.asp?print=true
وخالد حنفي، منظمة التجارة العلمية، عن موقع الأنترنت :
www.islam-online.net/iol–arabic/owalia/namoro 27.11.99/morojaat.asp

3- أسامة بن جعفر فقيه، مرجع سابق.

4- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الإكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2003

5- عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصادي الدولي، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر، 1998، ص 289

6- ياسر زغيب، إتفاقية الغات بين الشاة والتطور والأهداف منافع ومحاضر،بيروت: دار الندى للطباعة والنشر 1999، ص.84.

7- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2003، ص 110

8- عاطف السيد، الجات و العالم الثالث، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002، ص.59.

9- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة و النشر، ص 20-21

10- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العلمية، الإسكندرية: الإشعاع الفنية للطباعة والنشر، 2001، ص.400-459.

11- محمد محمد علي إبراهيم، الجات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2003، ص 122

12- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاسات على أعمال البنوك» مرجع سابق *36-49*

13- موقع الأنترنت: www.maec.gov.ma/arab/ale/ch12.htm

14- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص.27-33.

15- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية التركية، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر، 2003، ص.224-221.
16- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة اقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص.128-144.
17- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2003، ص.149-166.
18- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة اقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص.52.
19- صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، ص213-214
20- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص153-154.
21- خليل هنيدي، أنطوان الناشف، العمليات المصرفية والسوق المالية: دمج البنوك، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000، ص.125-124.
22- حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديثة، 2002، ص.77.
23- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص226
24- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجاوي لسياتل وحتى الدوحة مرجع سابق، ص168
25- سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص.462.
26- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سابق،ص 147